الرؤية المستقبلية لدولة العراق
في ضوء استراتيجية الفوضى الخلاقة

م. م هبه عادل مطرود

طالبة دكتوراه في قسم الجغرافية

كلية التربية للبنات – جامعة بغداد

أ.م.د. فيان أحمد محمود محمد

عضو الهيئة التدريسية في قسم الجغرافية

كلية التربية للبنات – جامعة بغداد

المستخلص:

بدأ تطبيق استراتيجية الفوضى الخلاقة عام ٢٠٠٣ م من خلال احتلال الأمريكي للعراق، وبعدها ظهرت بملامح الربيع العربي كثورات تغيير للأنظمة الحاكمة ببعض الدول العربية، وأن من أهم اهداف استراتيجية الفوضى الخلاقة تقسيم الدول العربية، وهذا الهدف مخطط للعراق منذ ثمانينات القرن الماضي من قبل المخططات الصهيونية والأمريكية، لأن التقسيم سيسهل سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على العراق، وبقاء الهيمنه عليه، في المقابل أضعاف قوة المنطقة لكي تقوى إسرائيل حليفة الولايات المتحدة الامريكية في المنطقة، وتلك المخططات بنيت على أساس التباين القومي والديني والمذهبي الذي يتميز به العراق مما جعل مستقبل الدولة العراقية يتجه نحو ثلاث سينورهات مستقبلية هي: التقسيم أو الفدرالية أو الوحدة.

Abstract:

Application ofCreative chaos strategy started in 2003 through the occupation of Iraq by the united states of America. Then appeared the Arab spring features which emerged as a change revolutions of ruling regimes in Arab states. The most important objectives of creative chaos strategy is (division of Arab states). This objective was planned against Iraq since eighties of the previous century by American – Zionist schemes because division will facilitate domination of the united states of America over Iraq.

With continuous domination upon Iraq , The united states of America aims at weakening the power of the Arab area in order to strengthen Israel, as an ally to the united states of America. Those schemes were built upon national , religious and faith differentiations which characterized the Iraqi society in which let the future of the Iraqi state policies directed towards three future scenarios represented by division , federalism or untied state.

المقدمة:

تعد الفوضى الخلّاقة جزءاً من استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية، وتتركز فكرتها على هدم الدول ثم إعادة البناء، وأول من أعلن عنها رسمياً وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة (كوندليزا رايس) في أبريل من عام ٢٠٠٥م، وتركز تنفيذها على دول الشرق الأوسط بشكل عام والدول العربية بشكل خاص، وذلك باتباع وسائل مختلفة من أجل الهيمنة على تلك المنطقة المحورية عالميا.

مشكلة البحث: تتحدد مشكلة البحث عن طريق الأسئلة التالية:

- متى تعد الفوضى الخلاقة بناء ومتى تكون مدمرة (هدامه) عند التطبيق؟
- ما غاية الولايات المتحدة الأمريكية من تطبيق استراتيجية الفوضى الخلاقة على العراق ؟.
- ما أبرز المشاريع والخطط الخرائطية لتفتيت العراق، وهل هي قديمة أم حديثة؟

فرضية البحث:

إن فرضية البحث تتحدد من خلال الإجابة على أسئلة مشكلة البحث كما يأتي:

- تكون استراتيجية الفوضى الخلاقة بناءة عند تطبيقها بالنسبة للدولة التي تقوم بتطبيقها مثل الولايات المتحدة الأمريكية من أجل تحقيق مصالحها، وهدامة على الدول التي تطبق عليها هذه الاستراتيجية.
- إن غايتها الأساسية هي تقسيم العراق إلى دويلات صغيرة متناحرة على أسس قومية ودينية وطائفية.

middle-east.2017@hotmail.com M.E.R.C ISSN 2536-9504

- هنالك عدة مشاريع لتقسيم دولة العراق،وهي فكرة قديمة ترجع إلى أصول إسرائيلية أمريكية، متمثلة في مخطط برنارد لويس ١٩٨٣م ومخطط بايدن ٢٠٠٤ م و مخطط الشرق الأوسط الجديد ٢٠٠٦م (خريطة حدود الدم)، ومخطط تقسيم العراق تبعاً لصحيفة نيويورك تايمز ٢٠١٣م ومخطط مجلة تايم ٢٠١٤م.

منهجية البحث:

استند في إعداد هذا البحث على عدة مناهج في الجغرافيه السياسية وهي:

- المنهج التحليلي: الذي يسعى إلى تقدير قوة الدولة عن طريق دراسة الأثر الذي تتركه العوامل الجغرافية فيها.
- المنهج التأريخي: الذي يركز على فهم الماضي لتحليل الأحداث الحاضرة وكذلك في تتبع الجذور التاريخية للمشكلات الجيوبولتيكية المؤثرة.
- المنهج الاستقرائي: هو المنهج الذي يحدد الرؤية المستقبلية.

يقسم البحث إلى عدة محاور هي:

- المحور الاول: مفهوم الفوضى الخلاقة.
- المحور الثاني: المخططات الأمريكية– الصهيونية لتقسيم العراق.
- المحور الثالث: الرؤية المستقبلية للدولة العراقية.

اولاً – مفهوم الفوضى الخلاقة:

هي حالة جيوبولتيكية تعمل على إيجاد نظام سياسي جديد وفعال بعد تدمير النظام القائم [١]، لهذا تعد الفوضى الخلاقة فلسفة سياسية تعمل على تحويل دولة إلى حالة من الفوضى، إذ يجري تدمير أو تقليل سلطة القانون التي تربط المجتمع الواحد في الدولة وتخلق هذه الفوضى حالة جديدة من اللانظام، وتفرض أمراً واقعا يكون هدفه الرئيس عادة إسقاط النظام السابق [٢]، ويرتكز مصطلح الفوضى الخلاقة على العديد من الأسس وهي:

١. إثارة الفتنة الطائفية والعرقية والدينية بين أبناء الوطن الواحد(المثال اللبناني والعراقي).[٣] لذا يرى العدد من المحللين في الوضع الراهن ملامح عودة جديدة لمرحلة ما قبل الحرب العالمية الأولى وبخاصة في عام ١٨٤٨ م، وعام ١٩١٤م وذلك لعودة الصراعات الأثنية والقومية بحدة إلى الساحة الدولية ويعتمد هؤلاء المحللون على فرضية (الثلاجة المغلقة) [*].
٢. التصلب والاستبداد السياسي وسلب حق الشعوب في الديمقراطية (المثال التونسي والليبي واليمني والمصري والسوري أو ما يسمى بالربيع العربي).
٣. النزاعات الحدودية بين الدول ومنها الانفصالية المطالبة بتقسيم الدول (المثال السوداني)..[٤]

ولهذا تستند الفوضى الخلاقة على عدة أسباب من أجل حدوثها وهي (ضعف السلطة وغياب دور الدولة، الاستبداد وغياب الديمقراطية، غياب العدالة والحرية والمساواة، ممارسة الفساد بجميع أشكاله، التآمر الخارجي وهذا لا ينجح الا بوجود أي من الأسباب السابقة أو كلها مجتمعة).[٥]واستنادا إلى الأسباب المذكورة، فإن الفوضى الخلاقة ستنتج العديد من المظاهر السياسية وهي: (تهديد الاستقرار،التجمهر ورفع الشعارات المعبرة يتخللها بعض الأعمال التخريبية، الصدام المسلح واستخدام العنف،

انهيار النظام السياسي، الثورات، الانقلابات، المطالبات بالانفصال، التمرد المسلح، العصيان المدني، المظاهرات والاعتصامات).[٦]

ثانياً – المخططات الأمريكية– الصهيونية لتقسيم العراق:

كانت أراضي ما بات يعرف لاحقا بالعراق تعد جزءا من الدولة العثمانية في ولايات (الموصل، وبغداد، والبصرة)، ثم بعد أن ورث البريطانيون والفرنسيون ممتلكات الدولة العثمانية من الولايات التي أعيد فك ارتباط بعضها أو دمج بعضها مع البعض الآخر لتشكيل الحدود السياسية للدول الجديدة ومن ضمنها العراق والتي أقيمت بموجب اتفاقية سايكس بيكو عام ١٩١٦م حيث رسمت خطوطا لتقسيم النفوذ بين الدولتين الاستعماريتين منذ ذلك الحين وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥م[٧]، وفي أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي السابق عام ١٩٩١،سعت الولايات المتحدة الأمريكية للتفرد بقيادة العالم، وعملت على تشجيع تفكيك الدول بشكل أو أخر بوسائل علنية كانت او سرية.[٨] أما العراق،فقد اتخذ كبداية لعمليات تقسيم في الشرق الأوسط تطبيقاً لنظرية تجزئة المجزأ، التي تعطي مكاناً متميزاً للخصوصيات القومية والطائفية، على قاعدة حقوقية–إنسانية لا تقيم وزنا للخصوصية الوطنية او ضرورات التعايش السلمي وهذه الرؤية ليست جديدة، ولم تكن وليدة الاحتلال الامريكي للعراق، وانما تتشاطربها الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل [٩] في مخططات تقسيم العراق منها ذكرت دون تحديد حدود الدول الجغرافية بل ذكرت من دون خرائط.[١٠] وليس ذلك فحسب، بل صرح مناحيم بيغين رئيس وزراة اسرائيل الاسبق في ديسمبر من عام ١٩٨٠ قائلاً: "العراق هو العدو الاكبر لإسرائيل لذا يجب تقسيمة إلى ثلاث دول، دولة كردية في شمال العراق، وأخرى شيعية في الجنوب، وثالثة سنية في الوسط [١١]"، ونشرت بعدها المنظمة الصهيونية العالمية في عام ١٩٨٢ م وثيقة بعنون (استراتيجية إسرائيلية للثمانينيات) ذكر بها ما يتعلق بالعالم العربي والإسلامي من رغبة الصهاينة في تفتيت العراق وتقسمه[١٢]، ولكن

فيما بعد ظهرت مخططات متكاملة متضمنة خرائط توضح، ذلك التقسيم وأبرز تلك المخططات:

اولاً – مخطط برنارد لويس عام ١٩٨٣م:

وضع المورخ الصهيوني (برنارد لويس) مشروعه الشهير الخاص بتفكيك الدول العربية والإسلامية جميعاً كلا على حدة ومنها العراق وتفتيته إلى مجموعة من الكانتونات والدويلات العرقية والدينية والطائفية.وفي عام ١٩٨٣ وافق الكونجرس الأمريكي الأمريكي بالإجماع في جلسة سرية على المشروع، وبذلك جري تقنين هذا المشروع واعتماده وإدراجه في الاستراتيجية الأمريكية للسنوات المقبلة.[١٣] ففي العراق اتخذ التقسيم الطابع القومي والمذهبي اذ قسمه إلى ثلاث دول من الشمال إلى الجنوب وهي:

- دولة كوردستان: تقع شمال العراق وتضم كركوك والموصل وجزء من الأراضي التركية والإيرانية والسورية و ارمينا.
- دولة سنية: تقع في وسط وغرب العراق وضمنها بغداد.
- دولة شيعية: تقع في جنوب العراق إذ تضم جميع المحافظات ذات الأغلبية الشيعية.

ثانياً – مخطط بايدن عام ٢٠٠٤م:

تقدم السيناتور الأمريكي بايدن بمشروع لتقسيم العراق – إلى مجلس الشيوخ الأمريكي في سبتمبر من عام ٢٠٠٧م – وفق تكوينه الاثني إلى أقاليم فيدرالية ذات حكم ذاتي وهي:

- إقليم كوردي: وهو الأصغر مساحة بين الأقاليم إذ تبلغ مساحته ٢٠% من مساحة العراق ويتكون من محافظة (دهوك، واربيل، والسليمانية،والجزء الشمال الشرقي من كركوك).
- إقليم سني: وهو الأكبر مساحة بين الأقاليم اذ يشغل ٤٩% من مساحة الدولة وتضم المحافظات الآتية (نينوى، وأغلب مساحة كركوك ماعدا جزءها الشمالي الشرقي، وصلاح الدين، و ديالى، والأنبار).
- إقليم شيعي: وهو يمثل مساحة متوسطة بين الإقليمين السابقين إذ تبلغ مساحتة ٣٠% من مساحة الدولة ويتكون من محافظة (بابل، والنجف، وكربلاء،واسط، وذي قار، والمثنى، والبصرة).
- الحكومة المركزية (بغداد): وتتركز على مساحة ١% من الدولة وتضم بغداد فقط، وتكون مسئولة عن أمن الحدود و العائدات النفطية.

وقد لاقى المشروع تأيدا واسعا الحزبين له بنسبة ٧٥% من المويدين. (١٤)

ويعد هذا المشروع أعلى مراحل الفوضى الخلاقة بفعل الآثار المدمرة التي سوف يحدثها في العراق عن طريق تجريد الحكومة المركزية العديد من صلاحياتها وقوتها لصالح عملية التقسيم الطائفي اذ تقسم الدولة على أقطاب متناحرة ضمن مكونات الدولة الواحد سيشجع لحدوث حروب طائفية بين تلك المكونات الاثنية، وقد تصل إلى الدول الإقليمية الأخرى بمنطقة الشرق الأوسط التي تنتمي إلى ذات مكونات المشروع مما سوف يؤثر في أسعار النفط العالمية فيما بعد.

ثالثاً: مخطط الشرق الأوسط الجديد لعام ٢٠٠٦م

ركز هذا المخطط على الخريطة التي تعد عماد كتاب هذا الكولونيل المتقاعد (رالف بيترس) (لا تمنع عن القتال ابداً) الذي نشر في ١٠ يونيو ٢٠٠٦م ثم نشرت أيضا تحت عنوان (حدود الدم) كيف سيبدو الشرق الأوسط أفضل؟ (في مجلة القوات

المسلحة التابعة للجيش الأمريكي) والتي حددت ملامح جديدة لخريطة الشرق الأوسط الجديد.والتي بنيت على أساس قومي وديني ومذهبي [١٥] ففي هذه الخريطة تمحى العراق من الخريطة السياسية للعالم،إذ يحل مكانها ثلاث دويلات ودمج بعضها مع الدول المجاوره وفق الانتماء العرقي والمذهبي أي بعد تقسيمها هي الأخرى [١٦]، وتلك الكيانات البديلة هي:

- دولة كوردستان الكبرى: وتشمل على كوردستان العراق وضمنها طبعا كركوك وأجزاء من الموصل وخانقين وأجزاء أخرى من ديالى وأجزاء من تركيا وايران وسوريا ورمينيا.
- دولة شيعستان: وتشمل جنوب العراق والجزء الشرقي من السعودية وأجزاء الجنوبية الغربية من يران (الاهواز) وستكون بشكل حزام يحيط بالخليج العربي.
- دولة سنيستان: ستنشأ على ما تبقى من أرض العراق وربما تدمج مع سوريا

رابعاً: مخطط تقسيم العراق لعام ٢٠١٣م

نشرت صحيفة "نيويورك تايمز" الأميركية، خريطة جديدة تظهر فيها تقسيم ٥ دول في الشرق الأوسط إلى ١٤ دولة جديدة لافتة إلى أن خريطة الشرق الأوسط الجديد الذي يعد المحور السياسي والاقتصادي في النظام الدولي في حالة يرثى لها،أما تقسيم العراق الذي قدمه المحلل روبرت رايت عبر هذه الصحيفة، فسيكون إلى ثلاث دول هي:

- دولة كوردستان: وتضم مناطق تواجد ألاكراد في العراق وتركيا وسوريا.
- دولة سنيستان: وتمتد من الحدود الإيرانية الغربية وصولاً إلى الحدود اللبنانية الشرقية وتضم بغداد اعتماداً على وجود سكان الطائفة السنية.

- دولة شيعستان: وتمتد من حدود بغداد الجنوبية وصولاً إلى الفاو جنوباً اعتماد على المناطق التي يتواجد بها سكان الطائفة الشيعة. (١٧)

خامساً – مخطط مجلة التايم لعام ٢٠١٤ م:

كشفت مجلة التايم الأمريكية– التي تعبر في أغلب الأحيان عن وجهة نظر الإدارة الإمريكية– في تقرير موسع من ثماني صفحات تفاصيل مخطط (تقسيم العراق)على ثلاث دول في ٣٠ يونيو ٢٠١٤م للكاتب ميشيل كولي، وجعل عنوان المقال غلافاً للمجلة التي رسم عليها خريطة العراق محترقة الحدود ونيران مشتعلة من جانب الحدود السورية تحدث المقال عن تقسيم العراق مرفقا بإحصائيات سكانية عرقية ودينية وطائفية تشمل ايران وتركيا والعراق وسوريا.(١٨) حيث يقسم العراق على ثلاث دول هي:

- دولة كوردستان: التي تشمل كوردستان العراق وسوريا وضمنها كركوك.
- دولة سنية: تمتد من الموصل شمالا إلى الكويت جنوبا لتشمل بغداد و كل مناطق الحدود العراقية مع سوريا والأردن والسعودية.
- دولة شيعية: تضم وسط وجنوب العراق لكن الغريب أنها تشمل أراضي مهمة من الساحل الشرقي للكويت،وشمال الساحل الشرقي السعودية الغنية بالنفط.

نلاحظ مما سبق أن تلك المخططات تتسم بطابع التفكيك،ومن ثم إعادة التركيب على نحو جديد على ذات صيغة استراتيجية الفوضى الخلاقة التي تقوم على تفكيك الدول ثم إعادة البناء في سيناريوهات متشابهة تماماً.

وذلك أن دل على شيء، فانما يدل على أن استراتيجية الفوضى الخلاقة هي وسيلة من أجل تحقيق تلك المخططات المتشابهه تماماً في كل مره في تغير الخريطة السياسية العراقية اعتمادا على:

- تغير خريطة العراق السياسية عبر تفتيتها على أسس تستفيد من واقع التنوع الأثني والقومي والمذهبي.
- تشكيل كيانات سياسية جديدة بالاستفادة من الواقع استناداً للتنوع الأثني.
- تشتيت قوة الدولة في كيانات صغيرة ليسهل السيطرة عليها.

لكن بالحقيقة هنالك دوافع أخرى تختفي وراء محاولات التقسيم العراق، وتوثر في جميع دول المنطقة وهي:

١. إن نجاح تجربة التقسيم في العراق ستجعل من الممكن نقل هذه التجربة إلى غيره من دول المنطقة على غرار نظرية الدومينو، ولاسيما تلك التي تتشابه معه في تركيبته العرقية والطائفية، حتى يمكن إضعافها وضمان السيطرة عليها، وجعلها تدور في الفلك الأمريكي في إطار ما يسمى الشرق الأوسط الكبير.
٢. إن تقسيم العراق إلى كيانات صغيرة وضعيفة يحقق أمن لإسرائيل، اذ ستكون هذه الكانتونات دول صغيرة وضعيفة وذات بنية هشة، بالنظر إلى ما كان يمثله العراق من خطر على إسرائيل، لذا فإن تقسيمه وإضعافه يشكلان حاجة ملحة الكيان الإسرائيلي.
٣. إن تقسيم العراق – أو طرح فكرة التقسيم على الأقل– سيكون بمثابة ورقة ضغط من جانب واشنطن على بعض الأنظمة والدول المناوئة لها في المنطقة، ورسالة قوية لها بإمكانية تعرضها للمصير ذاته، ولاسيما إذا كانت ظروفها تتشابه لحد كبير مع ظروف العراق كإيران وسوريا ولبنان.

لكن هنالك أمور تقف أمام تقسيم العراق وتعرقل من تنفيذ المخططات الصهيو–أمريكية وهي:

١. الوعي الجماهيري لدى كافة العراقيين مع احترامهم لحقوق الإقليات الموجودة الذي لم يشكل عائقاً أمام وحده العراق في السابق.
٢. الموقف الإقليمي من تقسيم العراق خوفاً من انتقال ذات التجربة للعديد من دول الجوار.
٣. موقف السلطة الحاكمة والذي ينبع بألاساس من الحفاظ على مصالحها الشخصية والمناصب وحفاظاً على السلطة.
٤. الرفض الدولي، ولاسيما الدول الاوربية لفكرة التقسيم حفاظاً على مصالحها وأيضا خوفا من الانتقال فكرة التقسيم إليها،كما هو الحال في إقليم كتالونيا في إسبانيا.
٥. توجد بالعراق مناطق متنازع عليها وفي حالة حدوث التقسيم ستكون هنالك حروب أهلية على هذه المناطق.

ثالثاً – الرؤية المستقبلية للدولة العراقية:

إن استراتيجية الفوضى الخلاقة التي بدأ تطبيقها في العراق باستخدام القوة الصلبة منذ الغزو الأمريكي في عام ٢٠٠٣م وماتركته تلك الاستراتيجية من آثار جيوبولتكية كبيرة أثرت في موازين قوته من أجل تحقيق أهدافها.ويعد التقسيم الهدف الرئيس لهذه الاستراتيجية،لذلك يمكن القول إن مستقبل دولة العراق السياسي سيسير وفق استراتيجية الفوضى الخلاقة في ثلاثة من السينيورهات هي:

اولاً – نجاح استراتيجية الفوضى الخلاقة:

لقد احرزت استراتيجية (الفوضى الخلاقة)نجاحاً كبيراً في العراق اذ يعد العراق محوار الارتكاز الذي سوف تتوسع منها الى الدول العربية الاخرى من اجل تطبيق استراتيجيتها، لهذا فان الولايات المتحدة الامريكية بنت نجاح استراتيجيتها على عدة

محاور في العراق وهذه المحاور تعد الاساس التي تستند عليه من اجل الوصول الى تقسيمه وتتمثل في:

- بناء الدولة على اساس المحاصصة السياسية و استمرار الصراع على السلطة.
- امتلاك العراق لتنوع اثني والذي استخدمته الولايات المتحدة الامريكية كورقة ضغط في استمرار الفوضى وصولاً الى تقسيم العراق وفق ذلك التنوع.
- زرع التفرقة بين ابناء الشعب الواحد واشعال الحرب الطائفية
- اشعال مختلف انواع الفوضى في العراق.

وان هذه المحاور نجحت في تاجيج بوادر التقسيم عن طريق:

- ❖ طرح مشروع تقسيم العراق اكثر من مره من لدن الادارة الامريكية وبشكل علني مثل مشروع بايدن وغيره.
- ❖ دعم اسرائيل المتواصل لتقسيم العراق.
- ❖ قانون النفط الجديد الذي يمنح الاقاليم سلطة تفوق سلطة الحكومة المركزية.
- ❖ اجراء استفتاء انفصال اقليم كوردستان العراق.
- ❖ عدم التساوي في توزيع ثروة الدولة على جميع ابناء الشعب.

ثانياً – النجاح الجزئي لاستراتيجية الفوضى الخلاقة اي (تحقيق النظام الفيدرالي على جميع الاراضي العراقية):

لقد زرعت الولايات المتحدة الامريكية بذور تقسيم العراق عن طريق نظام المحاصصة السياسية وطبقتها بشكل اكثر وضوحاً بالحكم الفيدرالي الذي يقسم العراق بموجبه على عدة مناطق سواء في الشمال وفق الانتماء القومي (الكوردي) الذي اصبح اقليماً وبصورة رسمية بعد الاعتراف به بالدستور العراقي عام ٢٠٠٥، ام الاقاليم الوسطى و الجنوبية المطروحة كمشاريع للتنفيذ وفق الانتماء الطائفي (الشيعي

والسني) وكل اقليم من هذه الاقاليم وكما هو معلوم يخضع لنفوذ حزب او مجموعة من الاحزاب المؤتلفة طائفياً أو أثنياً. [١٩]في الواقع ان رسم خريطة العراق وفق هذا الشكل يعود الى التسعينات من القرن الماضي عندما قامت الولايات المتحدة الامريكية بفرض حظر جوي على المنطقة الشمالية والجنوبية من العراق شمال دائرة عرض ٣٦ شمالا في الشمال و جنوب دائرة عرض ٣٣ شمالا في الجنوب اذ وضعت المنطقتين تحت النفوذ الامريكي بحجة حماية الكورد وحماية العرب الشيعة –وهذا غير صحيح– وانما ارادت ان تطلع على المنطقة وان تعرف اكثر عن تحركات الجيش العراقي آنذاك وكيف يمكن ان تعمل على تفكيك العراق وبنائه من جديد وفق الولاء القومي والمذهبي.لكن السياسية العراقية في الحقيقة غير مؤهلة للتطبيق هذا النظام الذي سعت الولايات المتحدة الامريكية لتطبيقه بسبب:

- ضعف الوعي السياسي والثقافي الجماهيري،وحداثة التجربة الديمقراطية والفيدرالية في العراق.
- العامل الاقتصادي لعل هذا العامل من اكثر الصعوبات غير المعلنة التي يتخوف منها كثير من العراقيين عند تطبيق النظام الفيدرالي،لأن التوزيع الجغرافي للموارد والثروات الطبيعية في العراق يتباين مكانياً.
- الثغرات الدستورية التي ترجح كفة حكومة ألاقاليم على الحكومة الاتحادية، كما ورد في المادة ١١٥ والتي تجوز في حالة حصول تعارض بين القانون الاتحادي وقانون الإقليم فيجوز تعديل القانون الاتحادي.[٢٠]
- التشابك التأريخي للنسيج الاجتماعي العراقي بمختلف مكوناته القومية والدينية والمذهبية.
- تضم أكبر المدن العراقية مثل بغداد والبصرة والموصل تنوعا سكانيا عاشت فيه مكونات اجتماعية متباينة في العرق والدين والطائفة في وئام وسلام ولم

يؤثر في هذا التعايش غير الموقف السياسي، لهذا فإن من الصعب تطبيق الفدرالية في العراق ذات الولاء القومي والديني والمذهبي. (٢١)

- الخطر الحقيقي على وحدة العراق إنما يكمن في حالة نشوب أي خلاف أو نزاع ينتج عن عدم رضا طرف من الأطراف الفيدرالية وعدم توافقه مع الاخرين حول أمر من الأمور سيكون الاتجاه نحو التقسيم.(٢٢)
- إن التكوين الفدرالي من إقليم كوردي واقليمين فدرالين مقترحين على أساس اقليمي طائفي شيعي وسني يدفع كل الجماعات الدينية أو الطائفية الأخرى من غير المسلمين في العراق إلى المطالبة بأن يكون لها هي الاخرى إقليماُ فدرالياً خاصاُّ.
- إن تكوين الأقاليم وفق الانتماء القومي والطائفي سيفتت ويضعف المكون الاجتماعي العربي والإسلامي في العراق لصالح توحيد وتقوية المكونات القومية او الدينية الأخرى في العراق.
- في حال تطبيق الفيدرالية في العراق ستتحول الأقاليم إلى كانتونات مستقلة في ظل توفر الموارد المالية والطموحات الشخصية لقادتها وضعف السلطة المركزية وتكوينها القائم على المحاصصة السياسية.
- إن القيام مثل هذه الفدراليات وبقدر ماتحظى بدعم القوى الدولية بشكل خفي غير مباشر او مباشر سيفتح الباب واسعاً امام التدخل الخارجي في الشأن العراقي.
- إن هذه الاقاليم ستغيب العلاقة المباشرة بين الدولة والموطن واحلال علاقة اخرى محلها.(٢٣)، لأن الاقاليم ستبرز الولاء الاثني والمذهبي مما سيطغى على حساب الولاء الوطني.
- سيخلق هذا النظام مشاكل جديده وسينشط المشاكل القديمة كما في التجربة الكوردية (٢٤)

نلاحظ مما سبق على الرغم من البيئة السياسية العراقية غير موهلة للتطبيق هذا النظام الا ان الولايات المتحدة الامريكية كانت مصره على تطبيقها في العراق من اجل تحقيق اهدافها المتمثلة في تقسيم الدولة وفق الانتماءات القومية والطائفية وخلق جغرافية سياسية جديدة في الاراضي العراقية بمحو الدولة العراقية وتحويلها الى دويلات صغيرة وهذا هو هدف الفوضى الخلاقة اذ عملت على زرع الفوضى في الدولة وبالاخص الحرب الطائفية التي شهدها العراق في عام٢٠٠٧م من اجل ان تمهد لتطبيق النظام الفيدرالي على جميع الاراضي العراقية كما في مخطط (بايدن) الذي لاحضنا سابقاً الذي ينص على ان تطبيق الفيدرالية في العراق هو الحل للحروب الاهلية، ولكن في الحقيقة هو من اجل الوصول بعدها الى تقسيم العراق وفق الانتماء السكان الطائفي والقومي والعرقي والديني.

ثالثاً – فشل استراتيجية الفوضى الخلاقة اي (وحدة العراق):

ان استراتيجية الفوضى الخلاقة في العراق في المرحلة الاخيرة اثبتت فشلها على اثر التغيرات الجيوستراتيجية في التي شهدته المنطقة وهي:

- وصول ايران الى مراحل متطوره في برنامجها النووي وفي حالة استمرار هذه الاستراتيجية ووصول الى التقسيم سيزيد من قوة الدولة الايرانية مقارنة بكانتونات عراقية ضعيفة ناتجة عن تقسيم العراق لذلك محتمل ان امريكا سوف تغير في مخطط التقسيم الى دعم الوحدة لمواجهة الخطر الايراني.
- دخول الفاعلين الجدد في المشهد العراقي مما ارجع من النفوذ الامريكي على اثر الفوضى الناتجة عن هذه الاستراتيجية مما ابرز القوة الصينية واليابانية والألمانية باستخدام القوة الناعمة.
- تاثر المصالح الامريكية في العراق في حالة استمرار تطبيق الفوضى الخلاقة.

- توسع النفوذ الروسي في سوريا وفي حالة استمرار هذه الاستراتيجية سوف يصل الى المياه الدافئة على حساب المصالح الامريكية.
- ان الفوضى التي زرعتها الولايات المتحدة الامريكية في الوطن العربي بشكل عام والعراق بشكل خاص عن طريق استراتيجتها اصبحت اثارها لا تقف عند هذه الحدود بل وصلت الى اوروبا وغيرها من الدول العالم عن طريق الاعمال الارهابية التي شهدتها تلك الدول بعد تطبيق استراتيجية الفوضى الخلاقة.

انعكست تلك التغيرات على وحدة العراق ونبذ التقسيم عن طريق:

- ❖ انهاء الصراع الطائفي في العراق اذ كان المحور الاساسي التقسيم.
- ❖ إن جغرافية العراق لا تتوزع فيها الثروة النفطية بشكل متساوي وفي حالة حدوث اي تقسيم ستعاني بعض الاقسام من الحرمان من هذه الثروة الاساسية في البناء الاقتصادي في ظل تدهور الموارد الاقتصادية الاخرى.
- ❖ تغير سياسة الولايات المتحدة الامريكية نحو تقوية الجيش العراقي وهذا بدوره سيزيد من الاستقرار والتوجه نحو الدولة الموحدة.
- ❖ هزيمة تنظيم داعش بتضامن الشعب الواحد الذي خلق صورة حيه عن وحدة العراق هو دليل على فشل التقسيم وفشل استراتيجية الفوضى الخلاقة.
- ❖ لم ينجح استفتاء كردستان في العراق في فرض أمر واقع تقسيمي للعراق.
- ❖ سياسة ترامب وامريكا حالياً تقتضي بان يكون العراق موحداً خصوصاً بعد العقوبات التي فرضتها امريكا حيال ايران بهدف تحجيم الدور الاقليمي لايران بالمنطقة العربية عامة والعراق خاصة.

نستنتج مما سبق ان الولايات المتحدة الامريكية نجحت في استراتيجية (الفوضى الخلاقة) في بداية تطبيقها في العراق عن طريق تغير نظام الحكم وتدمير

بنية الدولة الاساسية ونشر جميع انواع الفوضى في مختلف جوانب الدولة ولاسيما في الجانب السياسي عن طريق تثبيت المحاصصة الطائفية في الحكم والتي ادت الى نشوء الحرب الاهلية التي استمرت من عام ٢٠٠٧م الى ٢٠٠٨م من اجل الوصول لتقسيم خريطة العراق سياسياً وجغرافياً على اساس طائفي واثني. فضلاً عن الفوضى الامنية عن طريق نشر الجماعات المسلحة التي تستهدف الدولة العراقية مما ادت الى عدم الاستقرار الامني ولم تقف على هذا الحد بل عملت على تطوير تلك الجماعات واظهار مايسمى بدولة داعش واحتلالها الاراضي العراقية كتمهيد للتقسيم.لكن مع ظهور التغيرات الجيوستراتيجية تغيرت جودة تلك الاستراتيجية وادت الى فشلها، لأن هذه الاستراتيجية جعلت العراق ساحة الصراع والتدخل الخارجي والتي هددت نفوذ التواجد الامريكي في العراق لهذا تراجعت الولايات المتحدة الامريكية عن الاستمرار عن هذه الاستراتيجية وتوجهت الى عدم تقسيم العراق، لان تقسيم العراق سيجعل الدولة الايرانية الاقوى في المنطقة في ظل ضعف الكانتونات المقسمة وهذا لايخدم الولايات المتحدة الامريكية التي تعد الدولة الايرانية العدو القوى لاستراتيجيتها في المنطقة في ظل تنامي القوة الايرانية مع وصولها الى مراحل متطوره في برنامجها النووي.ولاسيما تدمير تنظيم داعش وقوة الدولة العراقية وتطور الجيش العراقي، هذا كله يثبت فشل تطبيق الولايات المتحدة الامريكية لاستراتيجية (الفوضى الخلاقة) في العراق، وان الولايات المتحدة الامريكية ستتجه الى استخدام استراتيجية اخرى تتوافق مع الاهداف المراد تحقيقها في العراق بشكل خاص والوطن العربي بشكل عام وفق التغيرات الجيوستراتيجية الأخيره في موازين القوى الدولية.

الاستنتاجات:

١. بدأ التطبيق الفعلي لاستراتيجية (الفوضى الخلاقة) في الوطن العربي في عام ٢٠٠٣ م مع الاحتلال الأمريكي للعراق، إذ يعد هذا التاريخ البدأ بالتغير الفعلي والفاصل في العراق والوطن العربي وأول تقسيم على أساس الفوضى كان في السودان عام ٢٠١١م.

٢. يعد العراق محط أطماع الولايات المتحدة الأمريكية ومع فشل استراتيجية (الفوضى الخلاقة) ستتجه الولايات المتحدة الأمريكية إلى استخدام استراتيجيات أخرى.

٣. تؤكد مخططات التقسيم التي عرضت سابقاً على إنشاء دولة كوردية متحدة مع أجزاء من دول الجوار وهذا ينبع من تقسيم قائم وفق أسس قومية ومن ثم إنشاء دولتين وفق أساس مذهبي، ولم تشير المخططات السابقة لوجود كيانات دينية أخرى في العراق كالمسيحي واليهودي والايزدي وغيرهم، ولاسيما أن بعضها يتواجد في مناطق محدده منذ آلاف السنين.

الهوامش

(١) إسراء كاظم الحسيني، التحولات الجغرافية السياسية والفوضى الخلاقة في العراق، مجلة كلية التربية جامعة واسط، العدد ٢٠، ٢٠١٥، ص، ٤٨٤.

(٢)هاشم محمد الباججي، الشرق الاوسط الكبير وآليات تنفيذه . لا تجزئة / الدولة الفاشلة /الفوضى الخلاقة، المركز الاسلامي للدراسات الاستراتيجية، النجف الاشرف، ٢٠١٦، ص ٥٦.

(٣) سعيد الحسين عبدولي،ثنائية الأنا والآخر من خلال إشكالية الإسلام والديمقراطية، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد ١١، تونس، ٢٠١٣، ص ٤ ـ ٥.

(*) الثلاجة المغلقة: وهي فرضية التي تقول ان بعد عقود من الصراع المركزي بين القطبين الشيوعي والرأسمالي انفتحت الثلاجة على كل ما تم تجميده وكتبه لعقود طويلة تحت غطاء الصراعات الأيديولوجية والنزاعات التسلطية والترتيبات الجيواستراتيجية ولهذا تعود النزاعات القومية والأصوليات الدينية والحروب والتعصب بقوة وربما بشكل اكثر حدة مما كانت عليه سابقا. للمزيد ينظر الى: وائل محمد اسماعيل، التغير النظام الدولي،الطبعة الاولى، مكتبة السنهوري، بغداد، ٢٠١٦، ص ٣١٣.

(٤) هاشم محمد الباججي الشرق الاوسط الكبير وآليات تنفيذه . لا تجزئة / الدولة الفاشلة /الفوضى الخلاقة، مصدر سابق، ص ٥٦.

(٥)علي يشار اغوان،الفوضى الخلاقة العصف الرمزي لحرائق الشرق الأوسط، مركز حمورابي، بغداد، ٢٠١٣.، ص ٦٥ ـ ٦٦.

(٦) مصدر نفسه، ص ٦٥.

(٧) سرمد عبد الستار امين، العراق بوابة التغير في الشرق الاوسط وجهة نظر امريكية، سلسة دراسات استراتيجية، العدد ١١٢، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠١٢، ص ٦٧.

(٨) سعدون شلال ظاهر، دور السكان في الوزن السياسي للعراق ـ دراسة في الجغرافية السياسية، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الاداب جامعة بغداد، ١٩٩٦،ص ١٩٢.

(٩) حسين حافظ وهيب، الدور الاستراتيجي الامريكي في تغير النظم العربية (دراسة في النموذج العراقي)، سلسة دراسات استراتيجية، العدد ١٢٢، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ١٠١٢، ص ٥٣.

(١٠) مهدي حسن الخفاجي، الدور الصهيوني في احتلال العراق، الطبعة الثانية، المركز العراق للدراسات، دار الصنوبر للطباعة، بغداد، ٢٠٠٨، ص ٨٩.

(١١) كوثر عباس الربيعي و عامر هاشم عواد، قراءة تحليلية المشروع جوزيف بايدن لتقسيم العراق، دار الصنوبر للطباعة، بغداد، ٢٠٠٨، ص ٢٧.

(١٢) رهاب نوفل، مشروع مقاومة تقسيم العراق وتفتيته، الطبعة ألاولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٥، ص ٣٦.

(١٣) صبري فارس الهيتي، الفوضى الخلاقة والحرب الاستباقية والنظريات الجيوبولتكية، الطبعة الاولى، دار امجد للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٦، ص ٨٤ ـ ٨٥.

(١٤) حسين حافظ وهيب، الدور الاستراتيجي الأمريكي في تغير النظم العربية (دراسة في النموذج العراقي)، مصدر سابق، ص ٥٧.

(١٥)حسام الدين جاد الرب، الجغرافية السياسية، الدار المصرية البنانية، مصر، ٢٠٠٩، ص ٣٧٨ ـ ٣٨١.

(١٦) مثنى مشعان المزروعي و رشيد سعدون محمد العبادي، مستقبل الشرق الأوسط في الستراتيجية الأمريكية، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، المجلد ١، العدد ٦٦، ٢٠١١، ص ٢٠٧ ـ ٢٠٨.

(17) Robin Wright , How can 5 countries become 14? Slowly, the map of the Middle East can be redrawn , 2013/09/29 , .http://www.nytimes.com

(18) Michael Crowley, the end of Iraq , TIME Magazine , Vol. 183, No. 25 , June 30th, 2014 , p. 3.

(١٩)سعدي الإبراهيم، الفيدرالية والهوية الوطنية العراقية، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية، بغداد، ٢٠١٤، ص ٣١٣.

(٢٠) رضا عبد الجبار الشمري وأياد عايد البديري، إمكانيا تتطبيق النظام الفيدرالي في العراق (دراسة في الجغرافية السياسية)، مجلة القادسية في الاداب والعلوم التربوية،المجلد ٨، العدد ٤، ٢٠٠٩،ص ١٣٩ ـ ١٤٠.

(٢١) علي عبود بحر العلوم، الفيدرالية الجغرافية وآفاقها المستقبلية في العراق، الطبعة الأولى، دار الأبحاث للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠١٤، ص ٨٠ – ٨١.

(٢٢) سعدي الإبراهيم، الفيدرالية والهوية الوطنية العراقية، الطبعة الثانية، مصدر سابق، ص ٣١٣.
(٢٣) علي عباس مراد، الفدرالية الإقليمية ومشكلات تطبيقها في العراق، مجلة العلوم السياسية، العدد ٣٦، ٢٠٠٨، ص ١٨٠.
(٢٤) رضا عبد الجبار الشمري وأياد عايد البديري، إمكانيا تتطبيق النظام الفيدرالي في العراق (دراسة في الجغرافية السياسية)، مجلة القادسية في الاداب والعلوم التربوية،المجلد ٨، العدد ٤، ٢٠٠٩،ص ١٣٩ ـ ١٤٠.

١- المصادر العربية:

اولاً - الكتب العربية والمترجمة:

١. الإبراهيم، سعدي، الفدرالية والهوية الوطنية العراقية، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠١٤.

٢. إسماعيل، وائل محمد، التغير النظام الدولي،الطبعة الأولى، مكتبة السنهوري، بغداد، ٢٠١٦.

٣. أغوان، علي بشار بكر، الفوضى الخلاقة العصف الرمزي لحرائق الشرق الأوسط، مركز حمورابي، بغداد، ٢٠١٣.

٤. الباججي، هاشم محمد، الشرق الأوسط الكبير وآليات تنفيذه . لا تجزئة / الدولة الفاشلة /الفوضى الخلاقة، المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية، النجف الاشرف، ٢٠١٦.

٥. بحر العلوم، علي عبود، الفيدرالية الجغرافية وآفاقها المستقبلية في العراق، الطبعة الاولى، دار الابحاث للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،٢٠١٤.

٦. الخفاجي، مهدي حسن، الدور الصهيوني في احتلال العراق، الطبعة الثانية، المركز العراق للدراسات، دار الصنوبر للطباعة، بغداد، ٢٠٠٨.

٧. الرب، حسام الدين جاد، الجغرافية السياسية، الدار المصرية البنانية، مصر، ٢٠٠٩.

٨. الربيعي، كوثر عباس و عامر هاشم عواد، قراءة تحليلية المشروع جوزيف بايدن لتقسيم العراق، دار الصنوبر للطباعة، بغداد، ٢٠٠٨.

٩. نوفل، رهاب، مشروع مقاومة تقسيم العراق وتفتيته، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٥.

١٠. الهيتي، صبري فارس، الفوضى الخلاقة والحرب الاستباقية والنظريات الجيوبولتكية، الطبعة الاولى، دار أمجد للنشر والتوزيع، الاردن، ٢٠١٦.

ثانياً - المجلات العلمية:

١. امين، سرمد عبد الستار، العراق بوابة التغير في الشرق الاوسط وجهة نظر امريكية، سلسة دراسات استراتيجية، العدد ١١٢، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠١٢.

٢. الحسيني، اسراء كاظم، التحولات الجغرافية السياسية والفوضى الخلاقة في العراق، مجلة كلية التربية، جامعة واسط، المجلد الاول، العدد ٢٠، ٢٠١٥.

٣. الشمري، رضا عبد الجبار الشمري وأياد عايد البديري، إمكانيا تتطبيق النظام الفيدرالي في العراق (دراسة في الجغرافية السياسية)، مجلة القادسية في الاداب والعلوم التربوية،المجلد ٨، العدد ٤، ٢٠٠٩.

٤. ظاهر، سعدون شلال و ظلال جواد كاظم، الأهمية السياسية للموقع الجغرافي للعراق، بحث مستل، مجلة البحوث الجغرافية، جامعة الكوفة، العدد ٧، ٢٠٠٧.

٥. مراد، علي عباس، الفدرالية الإقليمية ومشكلات تطبيقها في العراق، مجلة العلوم السياسية، العدد ٣٦، ٢٠٠٨.

٦. المزروعي، مثنى مشعان و رشيد سعدون محمد العبادي، مستقبل الشرق الاوسط في الستراتيجية الأمريكية، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، المجلد ١، العدد ٦٦، ٢٠١١.

٧. معتوق، فردريك، نظرية الفوضى واخواتها، مجلة الدفاع الوطني البناني، العدد٥٣، تموز ٢٠٠٥.

٨. ولي، سعيد الحسين عبد، ثنائية الأنا والآخر من خلال إشكالية الإسلام والديمقراطية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد ١١، تونس، ٢٠١٣.

٩. وهيب، حسين حافظ، الدور الاستراتيجي الأمريكي في تغير النظم العربية (دراسة في النموذج العراقي)، سلسة دراسات استراتيجية، العدد ١٢٢، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠١٢.

٢ ـ المصادر الأجنبية:

Scientific Journa: A-

(1) Sean Kane , Iraq's Disputed Territories a view of the political horizon , magazine Peaceworks , no. 69 , institute of peace , united states , 2011.

(2) Michael Crowley, the end of Iraq , TIME Magazine , Vol. 183, No. 25 , June 30th, 2014.

:NTERNET -B

(1)Robin Wright , How can 5 countries become 14? Slowly, the map of the Middle East can be redrawn , 2013/09/29 , http://www.nytimes.com.